العقد الاجتماعي ونشأة الدولة

دراسة تحليلية مقارنة بين الاتجاهات المختلفة لرواد هذه النظرية

عبد العزيز حسن الوظاف*

الملخص:

يتناول هذا البحث واحدة من أهم النظريات المفسرة لنشأة الدولة، التي أحدثت جدلا كبيرا بين علماء السياسة والاجتماع، هذه النظرية هي نظرية العقد الاجتماعي التي تناولها كلٌ من هوبز، ولوك، وروسو، وسنتناولها عند كلٍ منهم، لنعرف كيف تم تقديمها؛باعتبارها نظرية تفسيرية تعمل على تأصيل نشأة الدولة، وسيتم في البداية استعراض أهم النظريات الأخرى التي حاولت أن تقدم رؤى تفسيرية في هذ المجال، ثم من خلال هذا المدخل، سننتقل إلى موضوع بحثنا، وسنحاول أن نبين فيه فكرة العقد الاجتماعي عند كل مفكر من المفكرين الثلاثة، محاولين الجمع بين أهم ما توصلوا إليه جميعا حول نشأة الدولة، ومن ثم التعرف على وجهات النظر التي تميز بها كل مفكر عن الآخر، والمنطلقات المختلفة التي استند عليها كل منهم.

The Social Contract and State Construction: A Comparative and Analytical Study of the Different Trends of this Theory

Abdulaziz Hasan Ahmed Alwadhaf

Abstract:

This research deals with one of the most important theories that explains the State Construction as it has made a big controversy among the scholars of politics and

*طالب ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

sociologists. It is the theory that is related to the social contract and it has been studied by Hobbes, Locke and Russio. We will go through this theory with a reference to each of these scholars to know how it was introduced because it is interpretational theory that works on state construction. At the beginning, we will investigate the most important other theories that tried to introduce interpretations in this field. Then, form this introduction we will come closer to the main topic of this study. We will try to show the main notion of the social contract with reference to each of the previous three scholars.

We will try to determine the points of agreement as well as the differences, so that the study is divided into three parts:

- The theories that explain the origin of the state.
- Social contract theory.
- Points of agreement and disagreement among the different trends of the social contract theory.

المقدمة:

عند دراسة الفكر السياسي نجد أن موضوع تفسير نشأة الدولة من أهم الموضوعات التي تناولها هذا الحقل، وقد ظهرت اتجاهات مختلفة تفسر ذلك، وكان المنطلق الأساسي الذي انطلق منه المفكرون في هذا الجانب هو استقراء التاريخ الإنساني؛من أجل معرفة كيف بدأ الإنسان العيش ضمن نظام سياسي، أو العيش تحت سلطة سياسية تحكمه. ومع أن الإنسان قد عرف قديما نظام الدولة في إطار فكرة المدينة، أو الإمبراطورية الرومانية، إلا أن المفكرين السياسيين وعلماء الاجتماع لم يتوصلوا إلى تحديد زمان ارتباط الإنسان بالمجتمع ثم الدولة، ولا يزال ذلك مجهولا في أعماق التاريخ، لكن هناك محاولات استقرائية واستنباطية،قام بها بعضهم في هذا الصدد،لتقديم نظريات تفسر نشأة الدولة،بالرغم من تغايرها واختلاف اتجاهاتها، ومن أهم هذه النظريات نظرية العقد الاجتماعي التي تناولها كل من هوبز، ولوك، وروسو، ومع أن هذه النظرية تتمحور حول فكرة العقد الاجتماعي، فإن هناك اختلافات بين كتابها في الأسباب التي جعلت

الإنسان يلجأ إلى التعاقد الاجتماعي لتكوين دولة يعيش ضمن نطاقها، وتحديدطريقة لتوزيع السلطة بين أطراف العقد، وذلك ضمن منطلقات مختلفة، انطلق من خلالها كل مفكر، وهو ما سنستعرضه في بحثنا هذا؛ للتوصل إلى تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بين روادها الثلاثة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية من أهم القضايا المثارة في الفكر السياسي؛إذ يعد تفسير نشأة الدولة من الأمور المهمة التي تناولها المفكرون السياسيون الغربيون، كماأن أهمية البحث تأتي من أهمية نظرية العقد الاجتماعي بوصفها نظرية فكرية سياسية في أوساط الفكر السياسي عموما، والفكر السياسي الغربي على وجه التحديد.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التوصل إلى تقديم رؤية متكاملة عن نشأة الدولة، من خلال ما قدمته نظريات العقد الاجتماعي، ومحاولة مقارنة الاستنتاجات المختلفة عند روادها.

مشكلة البحث: مع أن هناك شبه إجماع أو اتفاق بين الكتاب والمؤرخين على إسناد فكرة العقد الاجتماعي إلى فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وخصوصا توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، إلا أنه يتم النظر إليها من قبل كثيرين على أنها نظرية واحدة تحمل الأفكار والمنطلقات نفسها، لكن عند دراسة الفكر السياسي لدى كتابها الثلاثة نجد أنهم -وإن اتفقوا على فكرة العقد الاجتماعي باعتبارها أساسًا لنشأة الدولة-قد اختلفواختلافات جوهرية في كتاباتهم حولها، سواء من حيث المنطلقات التي استندوا إليها أم من حيث تحديد أطراف هذا العقد وتوزيع السلطة بين أطرافه، وما سنتناوله في هذه الدراسة هو إبراز أهم تلك الاختلافات، ونقاط التشابه، والمنطلقات الأساسية التي انطلقوا منها.

تساؤلات البحث: بناء على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابةعن التساؤلات الآتية:

- ما أهم النظريات التي تفسر نشأة الدولة؟

- ما هو المقصود بفكرة العقد الاجتماعي بوصفه أساسًا لنشأة الدولة؟

- ما أهم المنطلقات التي استند إليها كل من توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو حول نشأة الدولة من خلال العقد الاجتماعي؟

- ما أهم نقاط التشابه التي اتفق عليها كل من هوبز، ولوك، وروسو حول فكرة العقد الاجتماعي؟ وما أهم النقاط التي اختلفوا فيها؟

منهج البحث: استعمل الباحث في هذا البحث كلًا من المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة وتحليلها، والمنهج المقارن الذي من خلاله يتم التعرف على نقاط الاختلاف والاتفاق لدى مفكري نظريات العقد الاجتماعي.

النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

قبل أن نتحدث عن نظريات العقد الاجتماعي وتفسيرها فإنه يتحتم علينا أن نبدأ بتقديم أهم النظريات الأخرى التي حاولت تفسير نشأة الدولة، ومع أن هناك خلافًا فكريًا كبيرًا حول هذا التأصيل، فإنه من الصعوبة في هذا المبحث عرض كافة النظريات الفكرية والمذاهب المتعددة في هذا المجال، إلا أننا سنحاول بإيجاز عرض أهم تلك النظريات التي تم تداولها بشكل واسع بين رجالات الفكر والمؤرخين السياسيين وكذلك الأكاديميين في العلوم الاجتماعية.

أ- **النظرية الدينية:** دعاة هذه النظرية يردون كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية في الدولة إلى الله تعالى، وينتهون إلى تقديس الحاكم باعتبار أن السلطة الموكلة إليه حق من حقوق الله أعطيت له. فالدولة نظام قدسي فرضه الله من أجل تحقيق الغاية من الاجتماع البشري، والسلطة فيها هي سلطة الله[1]. ولهذه النظرية ثلاث صور يتميز بعضها من بعض على أساس اختيار الحكام، إلا أنها كلها تتلاقى في أن تأصيل نشأة الدولة وتأسيس السلطة نظام إلهي، وأن الله هو مصدر السلطة، وهذه الصور هي:

1- نظرية تأليه الحاكم: يؤكد دعاة هذه النظرية على أن المجتمع القديم كان مجتمعا بدائيا تتحكم فيه المعتقدات، وتسيطر عليه الأساطير والقوى الطبيعية، فمن الطبيعي أن تختلط العقائد بالسلطة السياسية على اعتبار أن الحاكم ذو طبيعة إلهية، بل هو الإله ذاته الذي ينبغي على الجميع عبادته وتقديم القرابين لإرضائه. ومن الأدلة التي يسوقها دعاة هذا الاتجاه أنه من خلال استقراء التاريخ هناك أربع مدنيات كبرى

قديمة قامت على أساس أن الحاكم ذو طبيعة إلهية، أو هو الإله ذاته، وهي التي تمثلت في العصر الفرعوني، وفي الهند القديمة، وكذلك الصين القديمة، والمدن اليونانية والرومانية[2].

2- نظرية الحق الإلهي المباشر: ظهرت هذه النظرية مع ظهور المسيحية عندما دعا رجالات الكنيسة في أول عهدها إلى ضرورة احترام السلطة السياسية للدولة وتحريم الخروج عليها. ويعرف هذا الاتجاه في تاريخ الفكر السياسي باسم مذهب (آباء الكنيسة)، الذي بدأ من تاريخ تأسيس الكنيسة المسيحية وانتهى بظهور الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي أسسها شارلمان عام800م. وخلاصة ما انتهى إليه دعاة هذا الاتجاه "أن الرب وقد خلق الإنسان خلق –كذلك- السلطة لتنظيم علاقات البشر، وأنه لا يجب لعباده الفوضى، وللسلطة الإلهية سيفان: سيف السلطة الدينية وسيف السلطة الزمنية، وإذا كان الرب يودع سيف السلطة الدينية للبابا في الكنيسة، فإنه يودع بنفسه وبإرادته المباشرة سيف السلطة الزمنية للإمبراطور"[3]. فهذه النظرية تتفق مع نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم في منح الحاكم السلطة المطلقة، إلا أنها تختلف عنها في طبيعة الحاكم، فهو هنا بشر، لكن الإله اصطفاه من بين البشر، وأودع فيه السلطة ليحكم بين عباده، أما في النظرية السابقة فيعتبر الحاكم هو الإله ذاته[4].

3- نظرية الحق الإلهي غير المباشر: جاء ظهور هذه النظرية في العصور المسيحية الوسطى ردة فعل للنظرية السابقة التي عملت على زيادة الطغيان والاستبداد من قبل الملوك والأباطرة، وبدأت بالظهور بشكل واضح أثناء احتدام الصراع بين الكنيسة والأباطرة. وقد عملت هذه النظرية على تقييد سلطة الحاكم، فلم تعد سلطته أعلى من سلطة الكنيسة، حتى أنه لم يعد سلطة موازية لها. ومن أول دعاة هذه النظرية وأبرزها القديس توماس، الذي قال بأن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السلطة، ولا في طريقة ممارستها، وأنه لا يختار الحكام بنفسه، وإنما يوجه الحوادث

توجيها بمقتضاه يختار المسيحيون بأنفسهم نظام الحكم الذي يرتضونه، والحاكم الذي يقبلون الخضوع له، ولما كانت الكنيسة هي التي تمثل المسيحية فإنها لابد من أن ترضى عن هذا الاختيار، وأن تباركه. فمؤدى هذه النظرية -ولو أن السلطة كان مصدرها الله-أن اختيار شخص الحاكم مسألة متروكة للشعب، وأنه لا توجد عناية إلهية مباشرة في اختيار الحاكم[5].

ب- **نظرية التطور العائلي**: تنطلق هذه النظرية من أن "العائلة" هي الأصل الذي انبثقت منه الدولة على أساس أنها نواة الجماعة، والعائلة تطورت فأصبحت عشيرة، ثم تطورت بدورها فأصبحت قبيلة، ومن القبيلة تكونت المدينة، التي بدورها تمثل إحدى صور الدولة التي مرت بها في تطورها حتى وصلت إلى صورتها الحديثة، وهي الدولة القومية[6].

فالدولة وفقا لهذه النظرية هي آخر مرحلة من مراحل تطور الاجتماع الإنساني، بعد أن مرت بعدة مراحل، إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة ابتداءً من الأسرة ثم العشيرة والقبيلة فالقرية ثم المدينة. وفي هذه النظرية يبين أصحابها أن السلطة السياسية في الدولة تعود في أصولها الأولى إلى سلطة رب الأسرة، ثم بعد ذلك سلطة شيوخ أو زعماء القبائل، وعلى أساسها قامت السلطة في الدولة[7].

فالاتجاه الذي يمثله القائلون بهذه النظرية هو اتجاه عقلي وطبيعي، إذ يرون أن الدولة والمجتمع البشري ظواهر طبيعية تنشأ تلقائيا، ومهمة العقل الإنساني هي فهم هذه الظواهر[8].

ج- **نظرية التطور التاريخي**:ينطلق دعاة هذه النظرية من مُسلَّمة مؤداها أن أي مجتمع هو نتاج طبيعي لظروفه الخاصةالمتعددة والمتباينة: التاريخية، والجغرافية، والاجتماعية، والحضارية، والسياسية، والاقتصادية، ومن ثم فإن أي تطور للمجتمع مرهون دائما بتطور هذه الظروف وتفاعلها خلال حقب زمنية طويلة[9].

فالدولة، وفقا لهذه النظرية، ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الإنساني، جاءت نتيجة تطور تاريخي طويل. ومن هنا فإن نشأتها لا ترجع إلى عامل محدد بذاته، بل إنها نتاج عوامل متعددة ومتغايرة ومتشابكة في الوقت نفسه. فبما أن كل مجتمع يتميز عن غيره بخصائص

جغرافية، وذاتية، وتاريخية، وتركيبة اجتماعية، وظروف اقتصادية، فإن هذه العوامل وتفاعلها وتطورها مع مرور الزمن تعمل على ظهور الجماعة نتيجة لهذا التفاعل الطبيعي والتاريخي، ومن ثم فإن هذه الجماعة تستشعر الرغبة في تبادل الخدمات، والمنافع، وتحقيق الغايات المشتركة، والدفاع عن نفسها، ثم ما تلبث -تلقائيا، مع زيادة تلك الرغبة وبفعل التطور الطبيعي التاريخي- أن تأخذ بأسباب التطور حتى تصبح دولة. ثم يصل دعاة هذه النظرية في النهاية إلى التأكيد على أن الاختلاف والتباين في أشكال الدول وأنظمة الحكم، هو نتيجة طبيعية لاختلاف العوامل التي أدت إلى نشوء كل دولة على حدة[10].

د- **نظرية القوة**: تفيد هذه النظرية أن نشأة الدولة تكمن –أساسا- في القوة والعنف والسلاح؛باعتبارها أدوات لفرض إرادة المنتصر. فالدولة هي صنع قانون الأقوى، وهي مجرد واقعة نتجت بسبب الصراع بين الجماعات البشرية. والحياة الإنسانية الأولى التي كانت قبل الدولة كان يحكمها نظام الأسرة، الذي بدوره -وبفعل الإغارة والحرب بين الأسر المختلفة وانتصار رب الأسرة القوي على الأسر الأخرى وضمها إلى سيادته- يعمل على إنشاء أول عنصر للتضامن الاجتماعي في هذه الحياة البدائية، ومن هذا التضامن تنشأ المدينة السياسية، التي تعتبر البداية التاريخية لنظام الدولة[11].

هـ- **نظرية العقد الاجتماعي:** تعد هذه النظرية جديدة مقارنةبسابقاتها، إذ إنها بدأت تصور الدولة ليس من خلال العقل ولا على أساس العقيدة، وإنما اعتمادا على الإرادة[12].وتقوم هذه النظرية على أساسين رئيسيين، هما:

1-حالة الطبيعة: قبل تكوين الجماعات السياسية كان الناس يعيشون في حالة طبيعية لا تعرف السيادة أو السلطة، يتمتع الفرد في هذه الحالة بحقوق وحريات معينة بوصفه إنسانا. فهذه الحالة الطبيعية تواجدت فيها الجماعة الإنسانية التي تمثل وضع ما قبل المجتمع المنظم، والتي سبقت تكوين الجماعة السياسية. والقاعدة الأساس التي كانت تحكمها في حالة الطبيعة هي القانون الطبيعي. إلا أن مفكري هذه النظرية اختلفوا في وصف حالة الطبيعة، فقد اعتبرها البعض حالة شر، كان فيها

الفرد ضد الكل، والكل ضد الفرد، في حين اعتبرها آخرون حالة منفعة، وسعادة، واستقرار.

2- العقد الاجتماعي: تتجلى فكرة العقد الاجتماعي في أن الناس كانوا يعيشون في البداية، أي في الحالة الطبيعية، على النزاعات والحروب؛ الأمر الذي دعاهم إلى الخروج من هذه الحالة؛ سعيا وراء السعادة والسلام، ففكروا في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم ومن أجل البقاء، وهذا لا يتم إلا من خلال تنازل كل فرد عن قسم من الأنانية الفردية، أو الحقوق الطبيعية؛ لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات. ولكي يستمر هذا التنظيم الاجتماعي يجب أن يخضعوا لقادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيها يخدم حاجاتهم وحمايتها، فأبرموا بينهم عقدا اتفقوا فيه على سلطة تعلو إرادتهم بشكل طوعي دون إلزام أو إكراه من قبل أفراد المجتمع، معلنين بذلك تنازلهم لتلك السلطة عن شطر من حرياتهم وحقوقهم لها، مقابل أن تحترمهم وتصون لهم ما ظلوا محتفظين به من تلك الحريات والحقوق.

وبهذا فإن جوهر فكرة العقد الاجتماعي هو أن الجماعة الإنسانية بعد أن انتقلت من حالة الطبيعة ودخلت في مرحلة الجماعة السياسية استقر رأيها على إنشاء مجتمع سياسي انبثقت منه الدولة؛ نتيجة عقد اتفقت عليه تلك الجماعة.

الأسس النظرية لفكرة العقد الاجتماعي:

مع أنه من المُسَّلم به أن فكرة العقد الاجتماعي -كما هي عليه الآن- ظهرت بشكل واضح عند فلاسفة الفكر السياسي الغربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر،فإنه يمكن إرجاعها -تاريخيًا- إلى السفسطائيين الذين رأوا أن الإنسان يصنع القيم بإرادته، وبذلك يعتبر السفسطائيون أول من أثار فكرة الاتفاق أو التعاقد باعتباره أساسًا لنشأة المجتمع السياسي الذي يكون الدولة، فالدولة نشأت من نظام سياسي غير طبيعي، قام على أساس الاتفاق أو التعاقد بين الأفراد لتحقيق حمايتهم، وخلصوا إلى أنه مادام الأفراد قد تعاقدوا على إنشاء هذا

النظام فلا يجوز أن يكون حائلا دون تمتعهم بحقوقهم الطبيعية[13]. ويعتبر أبيقورس الذي تنسب إليه المدرسة الأبيقورية من أوائل الذين دعوا إلى هذا الاتجاه، عندما أكد أن الدولة ليست شيئا مقدسا من عند الله، ولاهي محض اكتشاف مطلق مجرد بالعقل، وإنما هي تنظيم وضعي من صنع الإنسان؛ من أجل ترتيب حياته على أساس المنفعة،ومن أجل التوفيق بين مطالبه ومطالب غيره، فالدولة يتم تفسيرها من خلال مبدأ المنفعة القائمة على التعاقد[14].

ثم انتقلت الفكرة وتعمقت عند الرومان بتصورهم للقانون على أنه خلق شيء جديد، وبمناداتهم بأن السلطة تنتقل من الشعب إلى الحكام بموجب عقد تفويض سياسي، فقد صور(شيشرون) الدولة على أنها نوع من الشراكة، تنشأ عن مصدر اتفاقي، وتفترض الإرادة الإنسانية أساسا لوجودها[15].

وانتقلت الفكرة إلى القرون الوسطى عندما قال بها فلاسفة الكاثوليك والبروتستانت، حيث ذهبوا إلى أن السلطة -وإن كانت تأتي من الله- تنتقل إلى الحاكم بوساطة الشعب عن طريق عقد بين الحاكم والشعب،تتحدد به التزامات الطرفين. وفي هذه القرون فسر بعض المؤرخين والكتاب قيام نظام الإقطاع على وفق هذه الفكرة، وذلك أنه قام على نوع من التعاقد بين الأمير والنبيل من جهة، وبين النبيل والفلاحين من جهة أخرى، وتتحدد به التزامات متبادلة بين الطرفين[16].

ومع التقدم الفكري وخصوصا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأ المفكرون يعترضون على وجود قانون طبيعي مطلق لا يجري عليه التبديل والتعديل، ولم تعد الدولة في نظرهم كما تصورها اليونان في أنها كائن عضوي طبيعي، ولكنها جهاز آلي من خلق الإنسان.

لكنّ هناك خلافًا جوهريًا يميز بين فكر العصور الوسطى في العقد الاجتماعي وفكر القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد ميز مفكرو العصور الوسطى بين العقد الاجتماعي الذي أنشأ به الأفراد الحياة الجماعية، وانتقلوا بمقتضاه من حياة الفطرة البدائية إلى حياة المجتمع المنظم، وبين العقد الحكومي، أو العقد السياسي الذي يعمل على تأسيس السلطة في المجتمع وفقا لشروط محددة، إذا أخل الحاكم بها جاز إلغاء العقد وفسخه والخروج عن طاعته. أما فقهاء

القرنين السابع عشر والثامن عشر فقد خلطوا العقدين معا، وأصبح العقد الاجتماعي أساسا لنشأة المجتمع والسلطة معا[17].

وقد اهتم بفكرة العقد الاجتماعي في هذين القرنين ثلاثة مفكرين، تناولوها بتفاصيلها، هم: (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو)، ويعتبر توماس هوبز أول من بدأ بإبرازها في كتابه "اللفيثان" الذي أصدره عام 1561م. ثم جاء بعده المفكر الإنجليزي جون لوك ليدافع عن هذه الفكرة، من خلال تصوراته الخاصة لأسسها ونتائجها، في مؤلفه الذي نشر عام 1690 بعنوان:"بحث في الحكومة المدنية"، ومن بعده جان جاك روسو، في كتابه "العقد الاجتماعي".

ومع أن هؤلاء المفكرين قد أجمعوا على أن أصل نشأة الدولة وقيام السلطة يقوم على فكرة العقد الاجتماعي، فإنهم لم يصلوا من ذلك إلى نتائج موحدة،فاختلفوا فيما بينهم في تفسير العقد الاجتماعي، وأصبح لكل منهم تفسيره الخاص في وصف الحياة السابقة على التعاقد، وفي تكييف هذا العقد وتحديد أطرافه ونتائجه ومضمونه. ومع أنهم يتفقون على وجود حالة طبيعية تواجدت فيها الجماعة الإنسانية التي تمثل ما قبل المجتمع المنظم، فإنهم اختلفوا في وصف هذه الحالة الطبيعية من حيث كونها خيرًا أو شرًا.

كما اتفقوا على أن هذا العقد يقوم على فكرتين أساسيتين: إحداهما وجود حالة فطرية أو بدائية عاشها الأفراد، وثانيهما الشعور الدائم لدى هؤلاء الأفراد بعدم كفاية هذه الحالة الفطرية لتحقيق المصالح وإشباع الحاجات؛ الأمر الذي أجبرهم على الاتفاق فيما بينهم، والتعاقد على الخروج من هذه الحياة بمقتضى عقد اجتماعي ينظم لهم حياةً حرةً ومستقرةً، تتحقق فيها مصالحهم، وتشبع فيها رغباتهم. وسوف نستعرض في السطور التالية آراء كل مفكر من رواد هذه النظرية على حدة، ثم نستخلص منها أهم نقاط التوافق والاختلاف فيما بينهم حول تفسير نشأة الدولة، من خلال العقد الاجتماعي.

أولا: نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة عند توماس هوبز (1588- 1679)

قسّم هوبز كتابه(اللفيثان) إلى أربعة أقسام: القسم الأول في الإنسان،والقسم الثاني: في الحكومة، والقسمين الثالث والرابع في الدولة المسيحية وفي مملكة الظلام. وما يهمنا هنا هو

القسمان الأول والثاني؛ من أجل معرفة نظرية العقد الاجتماعي عنده، وكيف جعلها مفسرة لنشأة الدولة. فقدبدأ القسم الثاني بفصل عنوانه "في أسباب نشوء الدولة وتعريفها"، إلا أنه يربط هذا الفصل بفصول سابقه عليه، في القسم الأول (في الإنسان)،وهذه الفصول هي: "حالة الجنس البشري فيما يتعلق بسعادته وبؤسه"، و "في القانونين الطبيعيين الأول والثاني"، و "في العقود"، و "في قوانين الطبيعة الأخرى "،و"في الأشخاص وأصحاب الفعل والأشياء المشخصة".

فمن خلال تقسيمه نجدأنه جعل الإنسان مقدمة لنشوء الدولة، وفي القسم الأول يفسر الصفات الإنسانية، ثم يتوصل إلى الحالة الطبيعية التي يعيشها، وارتباطه بالطبيعة المحيطة به من حوله، ومن ثم فإنه يجعل كل ذلك مقدمات لنشأة الدولة التي عمل على صناعتها الإنسان بعد أن رأى أنها ضرورية، وأجبرته على صنعها حالته الطبيعية وارتباطها بقوانين الطبيعة. ومن ثم نتعرف على نظريته في العقد الاجتماعي من خلال العناصر الثلاثة: الإنسان، والحالة الطبيعة، وقوانين الطبيعة، ثم توصله إلى العقد الاجتماعي على النحو الآتي:

الطبيعة البشرية:"هناك صفات إنسانية مشتركة تتعلق بالعيش في سلام ووحدة؛ لأن الطبيعة البشرية جعلت الناس متساوين في ملكات الجسد والفكر، منها أنه دائما يبحث عن السعادة، التي لا تكمن في راحة البال؛ لأنه لا يوجد لدى الإنسان غاية قصوى أو خير أكبر، فالسعادة هي انتقال مستمر للرغبة من موضوع إلى موضوع آخر، وكل موضوع يكون طريقًا للموضوع الآخر، وسبب ذلك أن رغبة الإنسان ليست في الاستمتاع مرة واحدة، بل رغبته تكمن في محاولته أن يضمن إلى الأبد الطريق نحو رغباته المستقبلية. ما يعني أن أفعال البشر الإرادية وميولهم لا تتجه فقط نحو امتلاك الحياة السعيدة، بل كذلك نحو ضمانها، ومن ثم ينشأ تعدد في الأهواء لدى البشر المتعددين؛ لأنهم يختلفون في الطريقة أو الأسباب التي تؤدي إلى النتيجة المرغوبة"[18].

من هذه المقدمة في البحث عن السعادة ووجود الرغبات الفطرية المختلفة يتوصل هوبز إلى نتائج، أهمها[19]:

- الرغبة الأولى لدى البشر هي الرغبة الدائمة في اقتناء السلطة بعد السلطة، التي لاتنتهي إلا بالموت.

- بسبب أن الإنسان لديه الرغبة في المحافظة على السعادة التي هو عليها، فإن هذه الطبيعة تجعل الحكام يوجهون جهودهم نحو ضمان القوة التي يحصلون عليها،ويكون ذلك بوضع قوانين تقيد المحكومين وتحد من رغباتهم نحو الوصول إلى السلطة داخل منطقة النفوذ.

- الرغبة في المحافظة على الوضع القائم تولد تنافسًا على الثروات والشرف والإمرة؛ الأمر الذي ينتج ميلًا إلى النزاع والعداوة والحرب.

- الرغبة في الراحة والمتعة والمعرفة وفنون السلام، تجعل الناس مستعدين لأن يطيعوا سلطة مشتركة؛ للبحث عن حماية من قوة غير قوتهم الخاصة.

- بما أن الطبيعة البشرية جعلت الناس متساوين في ملكات الجسد والفكر والقدرة، فسوف تنشأ مساواة في الأمل في تحقيق الغايات، تلك المساواة في الأمل تجعل الناس لا يستمتعون بالغايات بطريقة مشتركة، ومن ثم تتولد العداوة بينهم، ثم يتولد مع ذلك انعدام في الثقة المتبادلة، ولكي يضمن الإنسان أمنه لابد له من أن يسيطر سواء بالقوة أم بخداع الآخرين؛ حتى يقضي على كل قوة يمكن أن تشكل خطرا عليه[20].

- أسباب التصادم في طبيعة الإنسان ثلاثة، هي: المنافسة، ثم عدم الثقة، ثم البحث عن المجد، فالمنافسة وعدم الثقة تولدان العنف، إما من أجل الكسب وإما من أجل الدفاع عن النفس، أما المجد فمن أجل أمور تافهة.

لذا فقد رأى هوبز في (الطبيعة البشرية) أن البحث عن السعادة لاينتهي، ومحاولته للمحافظة على السعادة الحالية تولد أهواء متعددة ومختلفة باختلاف الطرق التي تحاول الحفاظ على الرغبة الحالية، ومن هنا يبدأ التنافس والتصادم، كما أن كل صفة فطرية تولد لدى الإنسان ميولاواستعدادات أخرى.

الحالة الطبيعية: يتحدد وصفه للحالة الطبيعية من خلال النقاط الآتية[21]:

-الصفات الإنسانية المشتركة تجعل الإنسان يعيش في تلك الحالة التي تسمى حربا، وهي حرب بين كل إنسان وإنسان آخر، ومن ثم فإن كل إنسان عدو لكل إنسان. وينتج عن هذه الحالة أن لا شيء يمكن أن يكون ظالما؛ لأن أفكار الصواب والخطأ والعدل والظلم لا مكان لها، فتصبح الفضيلتان الرئيسيتان هما القوة والغش.

- مع وجود هذه الحالة السيئة التي وضع الإنسان فيها بمحض طبيعته، فإن لديه إمكانية للخروج منها، تلك الإمكانية تكمن في جزء منها في أهوائه، وفي الجزء الآخر في عقله.

- ومن أجل الخروج من تلك الحالة تتولد لدى الأنسان أهواء تجعله يميل إلى السلام، هي: الخوف من الموت، والرغبة في الأشياء الضرورية لحياة مريحة، والأمل في أن يحصل عليها بعمله.

- كما أن العقل بدوره يطرح بنودا للسلام قد يتوافق الناس عليها، هذه البنود هي ما يسمى بقوانين الطبيعة.

لذا فهوبز يعتقد أن الإنسان، قبل انتقاله من الدولة أو المجتمع السياسي، كان يعيش حالة طبيعية غير منظمة، وكان لابد له من أن يمر بهذه الحالة التي تتصف بأنها حالة حرب الجميع ضد الجميع[22].

العقد الاجتماعي: تنبثق فكرة العقد الاجتماعي عند هوبز من خلال وصفه للحالة الطبيعية التي بيّنّاها سابقًا، إذ إن الإنسان برغباته الفطرية وضرورة الحفاظ على بقائه يسعى إلى الخروج طوعًا من الحالة الطبيعية، ويساعده في الخروج من ذلك وجود قوانين حتمية للطبيعة في ظلها يتم التعاون المشترك وإبرام العقود فيما بينهم، وسوف يتبين لنا ذلك من خلال النقاط الآتية[23]:

- هناك قوانين للطبيعة يتوصل إليها العقل الذي يمتلكه كل إنسان؛ من أجل البحث عن تشكيل ما يساعده في حفظ حياته تجاه أعدائه، ومن أجل الخروج من الحالة الطبيعية، التي هي حالة حرب الجميع ضد الجميع. فالقانون الأول هو أن يسعى المرء إلى السلام، وهو القانون الأساس. والقانون الثاني هو على الإنسان أن يكون مستعدًا حين يكون الآخرون أيضا مستعدين في أن يتخلى عن حقه في كل شيء، بالقدر الذي يراه ضروريا للسلام والدفاع عن نفسه، وأن

يرضى لنفسه بقدر من الحرية إزاء الآخرين، يساوي قدر حريتهم تجاهه. والقانون الثالث هو أن يفي الناس بالعقود التي قطعوها، وفي هذا القانون يكمن منبع العدالة وأصلها؛ لأنه قبل هذا القانون يكون لأي إنسان الحق في كل شيء، أما عند إبرام العهد، فإن عدم الوفاء به يعني الظلم، ومن هنا يأتي الظلم الذي ليس له تعريف سوى عدم إنجاز الوعد. وهناك (19) قانونًا ذكرها هوبز في كتابه، كلها قوانين طبيعية[24]، إلا أننا هنا اكتفينا بهذه الثلاثة القوانين التي تعنينا في فكرة العقد الاجتماعي.

-هناك فرق بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، فالحق هو أن يحافظ الإنسان على حياته، ومن ثم فله الحق في أن يفعل كل ما يرى بحكمته وعقله أنه أفضل السبل في تحقيق ذلك، ويقصد بالحرية عدم وجود المعوقات الخارجية. أما قانون الطبيعة فهو "مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل، وبها يمنع الإنسان من فعل ما يقضي على حياته، أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها"[25]. فهو يميز بين الحق والقانون في أن الحق يقوم على حرية الفعل أو عدمه، بينما القانون يحدد ويلزم بأحد الأمرين، وهما لا يصحان معًا في آنٍ واحد. ومن أهم الحقوق التي تكلم عنها حق الملكية، فالإنسان له الحق في ملكية كل شيء؛ لأن الطبيعة وهبته كل شيء، فمن حق الإنسان – إذًا- أن يفعل أي شيء يساعد على الاستمرار والبقاء[26].

- مع توفر القوانين فإنه لابد من التنازل عن الحق، ويكون ذلك إما بتخلي الفرد عنه ببساطة وإما بتفويضه إلى آخر بمحض إرادته، فإذا ما تخلى عنه أو فوضه إلى غيره فإنه يدخل هنا مرحلة الإذعان والطاعة، فهو ملزم ومجبر بألا يعيق من أُعطي لهم هذا الحق أو من حرموا منه، ومن واجبه ألا يبطل هذا الفعل الإرادي، وأي إعاقة هي ظلم وتعدٍّ؛ لأنها بلا حق، مادام فعل ذلك بإرادة ذاتيه. وفي مقابل التخلي عن الحق أو تفويضه إلى غيره فإنه لابد من حصوله على حق يفوض إليه؛ من أجل منفعة يحصل عليها من وراء ذلك، ولأن فعله إرادي فإنه لابد من أن يكون من أجل خير ما لنفسه؛ لأن غرض الأفعال الإرادية عند كل إنسان هو البحث عن الخير[27].

- من القانون الثاني القائم على التخلي والتفويض المتبادل للحقوق ينتج ما يسميه الناس عقدًا، وهذه هي بداية **العقد الاجتماعي**. الذي يعبر عن اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم، وهو في الحالة الطبيعية، أن يعهد بكل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي تنظم بها حياة الجميع[28].

- من خلال القانون الثالث تتبين عناصر العقد وأطرافه، فمع إبرام العهود توجد ضمانات لإنجاز هذه العهود؛ لأنه مع عهود الثقة المتبادلة تبقى هناك حالة خوف من عدم إنجاز أحد الطرفين لعمله، تلك الحالة لا تختفي إلا باصطناع سلطة قسرية تعمل على إرغام الناس بالمساواة على إنجاز عهودهم، وتقيم العدالة، وتعمل على منع الظلم، ولا وجود لهذه السلطة إلا بوجود الدولة التي تحفظ انضباطهم وتوجههم نحو الخير العام.

- الوسيلة الوحيدة لإنشاء السلطة المشتركة هي جمع كل القوى والقدرات في شخص واحد أو مجموعة أشخاص، ومن ثم حصر إرادتهم كلها في إرادة واحدة، ومن هنا، يقومون بإخضاع إرادتهم لإرادته وأحكامهم لحكمه، وذلك بموجب اتفاقية كل فرد مع كل فرد، بأن يتخلى كل فرد أمام غيره عن بعض حقوقه مقابل أن يتخلى غيره عن مثل تلك الحقوق لشخص واحد.

وهنا يصل بنا هوبز إلى ما نريد أن ننتهي إليه، وهو أن تلك المجموعة المجتمعة على ذلك النحو في شخص واحد تدعى دولة، هي التي أسماها "اللفيثان" أو "الإله الفاني" الذي يعد أدنى رتبة من الإله غير الفاني. وبموجب السلطة الممنوحة من كل فرد في الدولة يتمتع هذا الشخص بممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع. ولا يتوقف هوبز هنا، بل يستمر ويقول: إن الطرف المودع لديه هذا الشخص هو الحاكم المطلق الذي يتمتع بالسلطة المطلقة.

- من أجل الوصول إلى تلك السلطة المطلقة، هناك وسيلتان، هما: الوسيلة الأولى بوساطة القوة، أي الإخضاع بالقوة. أما الوسيلة الثانية فهي اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد، أيًا كان، أو لمجموعة أشخاص طواعية لا كراهية، من باب الثقة والطموح، من أجل أن يحميهم من الآخرين جميعًا. ويسمي هذه الوسيلة الثانية بالدولة السياسية أو الدولة بموجب التأسيس. أما الوسيلة الأولى فهي الدولة بموجب واقعة الاكتساب. ومن خلال هذه الوسائل، وخصوصا الوسيلة الأخيرة أو الدولة بفعل التأسيس، يسترسل من أجل أن يبين مدى السلطة التي يتمتع بها الحاكم وكذلك حقوقه التي يتمتع بها، فهو هنا يبين أن الحاكم لا يكون ملزما بالعقد؛ لأنه أساسا ليس طرفا فيه، وأن أطرافه هم الأفراد فيما بينهم، وذلك باتفاق بعضهم مع بعضهم على التخلي عن بعض حقوقهم جميعا للحاكم بطريقة إرادية من ذواتهم[29].

خلاصة نشأة الدولة عند هوبز:

من كل ما سبق نستخلص أن هوبز يجعل الدولة هيئة مصطنعة، وليس كما يقول أرسطو إنها حالة طبيعية تنتج عن طبيعة الإنسان المدنية. ومن أجل أن يصل إلى نشأة الدولة المصطنعة

فإنه ينطلق من مقدمات يبدأها بتركيبة الإنسان الجسمية وطبيعته البشرية، ثم من تلك الطبيعة يوضح الحالة الطبيعية التي يكون عليها الإنسان قبل أن يتوصل إلى إنشاء الدولة التي أسماها حالة حرب،ويكون فيها الكل ضد الكل. ويجعل العقل الذي يتميز به الإنسان عن غيره الأساس الذي يجعله يرفض هذه الحالة، وهو الذي يحاول أن ينتقل به إلى حالة أخرى تتوفر فيها حالة السلام والبقاء، وما يساعد العقل على ذلك هو القوانين الطبيعية التي يتوافق عليها العقل،ويتوصل من خلالها الناس إلى إبرام العقود فيما بينهم، وهي بمثابة بوابة دخول الناس إلى مرحلة المجتمع المنظم، الذي يتطلب من خلاله البحث عن إيجاد سلطة يتشارك الجميع في خلقها، بالتنازل عن بعض سلطتهم وحقوقهم، ومن ثم تتكون الدولة التي تتمثل فيها السلطة المجتمعة، التي يمثلها الحاكم المطلق. وأطراف العقد هم الأفراد أنفسهم، أما الحاكم فلا يعتبر طرفا من أطراف العقد؛ ولذلك فلا يلزمه أي شيء تجاه الأفراد، ومن هنا تكون سلطته مطلقة. فالعقد الاجتماعي عند هوبز هو بمثابة الوسيلة التي تعمل على كبح جماح الطبيعة الإنسانية الميالة إلى البحث عن السعادة الدائمة والرغبات الفردية. كما يعد النقطة التي ينتقل منها الإنسان من حالة الطبيعة غير المنظمة إلى حالة المجتمع المنظم، أو من حالة اللادولة إلى حالة الدولة.

ثانيا: نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة عند جون لوك(1632-1704)

إذا كانت نشأة الدولة عند هوبز تعود إلى عقد اجتماعي عقده الأفراد فيما بينهم للانتقال بهم من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية التي فيها يتم تكوين الدولة، فإن جون لوك أيضا يأخذ فكرة العقد الاجتماعي ويجعلها الأساس الذي من خلاله تنشأ الدولة، إلا أنه هنا يذهب في اتجاه آخر عن هوبز، في نظرته إلى الحالة الطبيعية، والطبيعة البشرية، ومن ثم الدوافع التي جعلت الناس يفكرون في إنشاء كيان سياسي يتمثل في الدولة؛ بناء على تلك الطبيعة. كما أن جون لوك أيضا يختلف عن هوبز فيما بعد تكوين العقد، وذلك في تحديد أطرافه ونتائجه، وسوف يتم التعرف على نشأة الدولة من خلال نظريته في العقد الاجتماعي،التي ضمنها في كتابه "الحكم المدني" من خلال العناصر الرئيسية الآتية:

الطبيعة البشرية والطور الطبيعي: لم يستغرق جون لوك كثيرًا في الحديث عن طبيعة الإنسان وصفاته مثلما فعل هوبز، فقد جعل لوك كتابه "الحكم المدني" في كتابين أو مقالتين: الكتاب الأول، بحث فيه بعض المبادئ التي قال عنها إنها فاسدة، فقد ناقش -مثلا - العبودية والحرية، وتطرق إلى السلطة الأبوية ومقارنتها بالسلطة الملكية، ومن هنا انتقل إلى آدم وسلطته،باعتباره أول أبٍ للبشرية، واستغرق في ذلك كثيرا. إلا أن ما يعنينا هنا هو الكتاب الثاني الذي جعله تحت عنوان "بحث في نشأة الحكم المدني الصحيح ومداه وغايته"، حيث بدأ هذا الكتاب بالطور الطبيعي، ثم حالة الحرب، فالعبودية الملكية، ثم السلطة الأبوية، ومن بعد ذلك بدأ يتكلم عن المجتمع السياسي، وكيف نشأت المجتمعات السياسية التي على غرارها تكونت الدول.

فمن بداية حديثه عن الطور الطبيعي يؤكد على أنه من الضروري من أجل أن ندرك طبيعة السلطة السياسية إدراكا صحيحا، ونستنبطها من مصدرها الأصلي فإنه ينبغي التدقيق في الوضع الطبيعي الذي نجد عليه البشر، وقد حدد خصائصه على النحو الآتي[30]:

- لدى البشرحريةتامة في القيام بالأعمال والتصرف بالأملاك والذوات كيفما يشاؤون، في إطار سنة الطبيعة وحدها، ودون أن يحتاجوا إلى إذن من أحد، أو يتقيدوا بمشيئة أي من البشر.

وعندما يربط الحرية بوجود السلطة، فإن حرية الإنسان الطبيعية تعني استقلاله عن سلطة عليا على الأرض، وعدم خضوعه لإرادة غيره من البشر، وإنما رضوخه يكون للسنة الطبيعية. والتحرر من كل سلطة مطلقة مستبدة ضروري لبقاء الإنسان، إلا أنه يفرق بين حرية الإنسان الفردية وبين حريته في المجتمع، وهذه الأخيرة يجب أن تكون مقيدة بقانونين: سلطة تشريعية تتكون بالاتفاق، وقواعد منصوص عليها يتم وضعها في طور الدولة وليس في الطور الطبيعي.

- توفر المساواة، إذ تتكافأ السلطة والسيادة؛ لأنه مادام أن هناك تساويًا في النوع والمرتبة، فإنه لابد من أن يكون تساوٍ بنفس المميزات والوظائف.

- إن توفر الحرية في هذا الوضع لا يعني أنها طور من الإباحية، فمع أن الإنسان يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على نفسه وعلى حياة المخلوقات التي يملكها.

- مع أنه يؤكد على الحرية التامة بوصفها فطرة إنسانية، إلا أن لها حدودًا يخضع لها الجميع وفقا للعقل الذي اعتبره سنة طبيعية تعلم البشر جميعا تلك الحدود، بحيث لا يوقع أحدهم ضررا بحياة غيره.

- مادام أن الجميع يمتلك قوى متماثلة وهبها لهم الخالق الإله، وطبيعة واحدة مشتركة فمن المحال أن يكون أحد مسخرًا للآخر تسخيرًا يقضي عليه.

- بتوفر المساواة، لا سلطة ولا سيادة لأحد على الآخر، ويحق لكل شخص بمفرده أن ينفذ السنة الطبيعية التي تهدف إلى إقرار السلام والحفاظ على البقاء؛ من أجل أن يرتدع كل شخص عن التعدي على حقوق الآخرين أو إيقاع الضرر بهم.

- في هذا الطور هناك حقان يمتلكهما كل إنسان، هما: حق العقاب والردع، حق معاقبة الجُرم من أجل تأديب المجرم وتفادي الجرم المماثل، وحق الحصول على عوض، وهذا الأخير حق من حقوق الفريق المظلوم فقط.

ومن خلال وصفه السابق للوضع الطبيعي الذي عليه البشر، تعتبر المِلكية من الأمور المهمة والرئيسية التي تكلم عنها لوك، حيث يبني عليها جملة متعاقبة من النتائج التي أدت إلى قيام المجتمع المدني، حيث يعتبر أن حق الفرد بالملكية من حقوق الإنسان الطبيعية السابقة لقيام المجتمع المدني. فاعتمادا على العقل الطبيعي الذي يقضي بأن للبشر منذ ولادتهم حق البقاء فإنه، لا شك من أجل ذلك، جعل لهم ما يتطلب الوصول إلى ذلك وما يلحق به من المأكل والمشرب وما شابهه من الأمور التي تجود بها الطبيعة من أجل قوام ودّهم، فإن الله جعل الأرض وما عليها من مخلوقات الدنيا ملكا مشتركا بين البشر، إلا أن لكل امرئ حق امتلاك شخصه، وهو حق لا ينازعه فيه منازع[31].

إن حق التملك لا يعني أن تكون موافقة كل فرد من أفراد المجتمع شرطا ضروريا؛ لأن تملكه لجزء ما من الملك المشترك إنما كان بجهده الخاص، وقد انتزعه من بين يدي الطبيعة، حيث كان مشاعا فبات عند ذلك ملكا خاصا به. وجعل هذه السنة الطبيعية هي أساس القوانين الوضعية في الشعوب المتمدنة التي وضعتها لحماية الملكية، والقانون الذي تبدأ به حق الملكية

الفردية من المشاع هو التملك مقابل المشقة في الحصول على ذلك الشيء، فيتغير ذلك الشيء من الحالة الطبيعية العامة حتى يصبح بهذه السنة ملكًا لذلك الشخص الذي بذل المشقة من أجله، ومع ذلك فإنه يبين أن الطبيعة قد حددت مقدار الملكية تحديدا عادلا، فجعلته منوطا بمدى عمل الإنسان ومطالب حياته[32].

فالطبيعة البشرية من خلال ما تقدم – كما يؤكد لوك-هي مدفوعة بطبيعتها إلى الاشتراك والتعاون مع الآخرين؛ وذلك من أجل إصلاح النقائص والعيوب التي تكمن في كل فرد، فالطبيعة التعاونية التي يمتلكها البشر هي السبب الرئيسي عند لوك في تأليب البشر بادئ ذي بدء في مجتمعات سياسية، وأنهم مستمرون على ذلك الوضع حتى يصبحوا بحكم إرادتهم واختيارهم أعضاء في جماعة سياسية.

أما حالة الحرب عند لوك فهي حالة عداوة وتدمير، وإعلانها على شخص ما هو إلا العزم على القضاء على حياته، فمع السنة الطبيعية التي تنص على وجوب بقاء الإنسان وبحسب العقل ومنطوق العدالة، فإنه يحق للمرء أن يفتك بمن يعلن الحرب عليه مثلما يحق له أن يفتك بالذئب أو الأسد،؛ لأن هذا المرء الذي أعلن الحرب لا يخضع لسنة العقل العامة؛ لذلك وجب معاملته معاملة الوحوش الضارية.

فلوك هنا يجعل حالة الحرب خروجا عن السنة الطبيعية، ومخالفة لمنطق العقل والعدالة التي يقرها ذلك العقل، وهو هنا ينقض قول هوبز الذي جعل حالة الحرب هي الحالة الطبيعية التي تتميز بها الطبيعة البشرية. ويربط السلطة المطلقة بحالة الحرب حيث يقول: "من يحاول أن يخضع امرًا ما لسلطته المطلقة إنما يشن الحرب عليه، ...، ومن أراد السيطرة التامة على امرئ ما فإنما يريد إكراهه عنوة على ما يتناقض مع حقه بالحرية، أي يجعله عبدا له"[33].

فالسلطة المطلقة عند لوك هي بمثابة الحرب على الإنسان؛ لأنها مخالفة للطبيعة البشرية القائمة على الحرية والمساواة، وكل من يريد سلب الحرية فالعقل يجعله عدوا للبقاء ويعتبره في حالة حرب.

فهو إذًا يفرق بين الطور الطبيعي القائم على التعاون والبقاء، وطور الحرب القائم على العداء والمكر والعنف، فيجعل طور الحرب هو الطور الذي يوجد فيه حاكم بشري يلجأ إلى القوة والرغبة الصريحة في السطو على الآخرين، حيث لا توجد سلطة عامة يمكن أن يستنجد بها

المظلوم، ومتى انتهى دور القوة الفعلية انتهت حالة الحرب. أما الطور الطبيعي فهو الطور الذي يعيش فيه البشر معا بحسب سنة العقل، دون أن يكون بين ظهرانيهم حاكم بشري يتمتع بسلطة القضاء بينهم[34].

العقد الاجتماعي: من المقدمات السابقة يتوصل لوك إلى العقد الاجتماعي الذي يكون بمثابة الدخول إلى مرحلة الدولة، وتكوين المجتمع السياسي، وبترابط تلك المقدمات وتسلسلها يصل بنا لوك إلى تكوين العقد الاجتماعي على النحو الآتي[35]:

- مع وجود الحرية التي يتمتع بها المرء في الطور الطبيعي، وأنه هو السيد المطلق على شخصه وأملاكه ولا يخضع لسلطة إنسان غيره، فإنه لا يستطيع ممارسة حقوقه كاملة في هذا الطور، وهو أمر غير مضمون في جميع الأحوال؛ لأنه معرض دائما لسطوة الآخرين، وكل إنسان يعتبر ندًا له، ويصبح التمتع بالأملاك التي تخصه في هذا الطور صعب للغاية، الأمر الذي يجبره على التخلي عن هذا الوضع المملوء بالمخاوف والأخطار.

- يسعى كل فرد إلى أن ينضم مع أقرانه في تأليف جماعة واحدة؛ كي يتسنى لهم أن يعيشوا معا عيشة رخاء وأمان وسلام، ومن أجل أن يستمتع كل واحد بما يملك، فعندما تجتمع كلمة عدد من الناس على تأليف مثل هذه الجماعة يصبحون من فورهم هيئة سياسية واحدة، تكتسب فيها الأكثرية حق التصرف وإلزام الآخرين، فالأكثرية هي التي تقرر وتتصرف؛ لأن ما يحرك الجماعة أساسا هو موافقة أفرادها، عندئذ يتوجب على كل امرئ أن يتقيد بقرار الأكثرية؛ لأنه عبارة عن سلطة المجموع وفقا للعقل والسنة الطبيعية. والتزام المرء بتأليف هيئة سياسية واحدة في ظل حكومة واحدة إنما هو تعاقد مع الآخرين، يجعله يخضع بموجبه لقرارات الأكثرية والتقيد بها أمام كل فرد من أفراد تلك الهيئة.

- كل من يندمج في جماعة ويترك الطور الطبيعي عليه أن يتنازل عن السلطة اللازمة لتحقيق الأغراض التي تألف المجتمع من أجلها لأكثرية تلك الجماعة، والسبيل إلى ذلك، الموافقة على تأليف مجتمع سياسي واحد، وذلك بموجب العقد المترتب على الأفراد الذين يلتحقون بهذا المجتمع من أجل إنشاء دولة. وعلى مثل هذا الوجه، كما يقول لوك، نشأت وتنشأ كل حكومة شرعية في العالم.

إذًا فالعقد الاجتماعي عند لوك وخلافا لهوبز، هو عقد ينشأ بين الأفراد والدولة، والسلطة هنا تكون مخولة للدولة فقط؛ لأنها تمثل الأكثرية والمجموع، ومن ثم فالحاكم هنا طرف في ذلك العقد؛لذا فإن عليه التزامات يقوم بها مقابل تنازل الأفراد له عن بعض حقوقهم.

والغرض الرئيسي الذي حدده لوك في حاجة الناس إلى الاتحاد في جماعة والرضوخ لسلطتها هو المحافظة على أملاكهم، كما أنه في حال الطور الطبيعي أكد على حق التملك والملكية الخاصة، وبناء على هذا فإنه من أجل المحافظة على تلك الملكيات فإنه لابد من إيجاد دولة تحميها وتحافظ عليها؛ لأن الطور الطبيعي -على ما فيه من محاسن- فإن فيه قصورًا بسبب أن الناس فيه يحتاجون إلى أمور عدة، هي كالآتي[36]:

1-الحاجة إلى قانون معروف وثابت ومسلم به، بناءً على الموافقة العامة؛باعتبارها مقياسًا للحق والباطل.

2-الحاجة إلى حكم معروف غير متحيز، يتمتع بصلاحية الفصل في جميع الخلافات بناء على القوانين القائمة.

3-الحاجة إلى السلطة اللازمة لدعم الأحكام العادلة وتنفيذها كما ينبغي.

خلاصة نشأة الدولة عند جون لوك:

يؤكد لوك على أن الإنسان قبل أن يصل إلى طور الدولة، كان يعيش في ما أسماه بالطور الطبيعي، الذي يتمتع فيه الإنسان بالحرية التامة والمساواة مع جميع الأفراد، ومن ثم فإنه -من أجل البقاء والحفاظ على النوع الإنساني-من الطبيعي لكل فرد أن يتملك ما يشاء بالقدر الذي يفي بحاجاته ويساعده على البقاء، ومن أجل المحافظة على حق التملك الذي بدوره يساعد على البقاء فإن الإنسان بطبيعته البشرية الميالة إلى التعاون والاشتراك يحاول أن يتخلى عن الطور الطبيعي الذي يكتنفه القصور ويحتاج فيه المرء إلى أمور عديدة تحفظ له الملكية الخاصة، فيسعى إلى أن يؤلف مع غيره جماعة منظمة، لها السلطة في التصرف وإصدار القرارات؛ بناء على الأكثرية التي تتألف منها تلك الجماعة، ومن أجل التوصل إلى ذلك المجتمع المنظم فإنه لابد

من إبرام عقد بين الأفراد وتلك الجماعة التي تمثل الأكثرية، وبموجبه يتنازل كل فرد عن بعض سلطته لصالح تلك الأكثرية التي تتشكل منها الدولة.

ومن ثم فإن الإنسان ينتقل بموجب العقد من الطور الطبيعي إلى طور المجتمع المنظم الذي تتكون فيه الدولة التي تقوم على إرادة الأكثرية، والدولة تعتبر طرفًا في العقد، كما أن الطرف الآخر هو الشعب، والسلطة هنا ليست للدولة أو الحاكم، بل للشعب الذي منه تتكون الدولة بناء على قرار الأكثرية.

ثالثا: نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الدولة عند جان جاك روسو (1712- 1778)

من أشهر كتب روسو كتاب "أصل التفاوت بين البشر"، وكتاب "العقد الاجتماعي" الذي صدر عام 1726، اللذان من خلالهما نستطيع أن نستنبط أهم الأفكار حول العقد الاجتماعي والطبيعة البشرية، ودور ذلك في نشأة الدولة،على النحو الآتي:

الإنسان وطبيعته البشرية: يؤكد روسو في كتاباته وخاصة، في كتاب "أصل التفاوت بين البشر"أن الإنسان خيّر بطبيعته، وأن أي تغير في طبيعته إنما هو نتيجة لتأثره بالبيئة والظروف الاجتماعية المحيطة به.

وقد تناول التغيرات التي تطرأ على الطبيعة الإنسانية وتؤثر فيها، حيث قسم المجتمعات إلى ثلاثة أنواع، هي:

1- مجتمع الاكتفاء الذاتي والرضا في العصر الطبيعي.
2- مجتمع الفساد وعدم المساواة والسلطة غير المشروعة في المجتمع المدني.
3- مجتمع الحرية والسلطة المشروعة في المجتمع الديموقراطي.

ومن خلال هذا التقسيم يؤكد أن الإنسان في جميع هذه المجتمعات الذي يعبر عن المعدن نفسه و الشخص نفسه، وظهوره بهذه الصور المتباينة إنما هو بفعل البيئات المختلفة التي أثرت عليه.

ففي العصر الطبيعي تتحكم في الإنسان قوتان كبيرتان، هما: غريزة المحافظة على النفس وإشباع حاجاته الضرورية، وغريزة الشفقة الفطرية التي تجعله يتألم من رؤية مخلوق آخر يتألم.

وبهذا يكون الأساس المشترك للمجتمع الإنساني ليس العقل وإنما الوجدان، والناس يكونون خيرين بصورة طبيعية. وبهذا فروسو يدحض القول الذي يرى أن الإنسان أناني وماكر بطبيعته البشرية، ويقول: إنه لا وجود له في الطبيعة، لكنه قد يوجد في مجتمع فاسد ومنحرف؛ لهذا فالمجتمع المدني هو الذي يحول غريزة المحافظة على الذات لدى الإنسان إلى حافز أناني، ومحاولة للتفوق الشخصي على حساب الآخرين.

المجتمع الطبيعي: يسمي روسو الحالة التي تسبق حالة الدولة المجتمع الطبيعي،الذي يكون نواته الأولى مجتمع الأسرة، التي هي المنوال الأول للمجتمعات السياسية، فالرئيس هو الصورة عن الأب، والشعب هو الصورة عن الأولاد. لكنه يؤكد على أن الأولاد والأب خلقوا جميعا أحرارًا ومتساوين.والشيء الوحيد الذي جعلهم يتنازلون عن حريتهم هو المنفعة التي تتمثل بداية في حفظ الذات والبقاء، فإذا لم تعد هناك حاجة أو منفعة فإن هذا الارتباط الطبيعي ينحل وينفك، فيصبح الأولاد في حل من طاعة أبيهم التي كانت واجبة عليهم، ويصير الأب أيضا في حل من رعاية الأولاد التي كانت واجبة عليه، وبذلك يدخلون جميعا في طور الاستقلال، أما إذا مكثوا متحدين فإن ذلك الاتحاد لم يعد بالفطرة الطبيعية وإنما بمقتضى الإرادة. فقوام استمرار الأسرة في البقاء إنما يكون في الاتفاق[37].

ومن المجتمع الأسري القائم على المنفعة والحفاظ على البقاء يدحض روسو حجة من يبرر التبعية، ويجعلها طبيعة فطرية، وذلك بربطها بتبعية الأولاد للوالد داخل مجتمع الأسرة، فهو إنما يجعلها تبعية مصطنعة وليست تبعية طبيعية، فهي تنشأ نتيجة الترابط من أجل المنفعة، الذي قد ينحل بزوال المنفعة.

ثم قبل أن يصل إلى العقد الاجتماعي فإنه يناقش قضيتين رئيسيتين تكلم عنهما كثيرًا وحاول أن يوضح رأيه فيهما،وهاتان القضيتان هما:**حق الأقوى**، و**العبودية**.

أما **حق الأقوى** الذي يتعلل به أنصار القوة لتبرير التسلط فإنه يعارضه بحجة أن هناك تناقضًا جذريًا بين الحق والقوة، فالحق يتصف بخاصية الثبات، أما القوة فتتصف بخاصية التحول، "فليس الأقوى قويا بما فيه الكفاية أبدا، بحيث يكون سيدا على الدوام، إلا أن يحول قوته إلى حق، والطاعة إلى واجب"[38].

وعندما يتكلم عن **العبودية** التي يبررها بعضهم، ويجعلها خاصية طبيعية توجد في الذين يخلقون في حضن العبودية، ويجعلون الاستعباد حقًا للبعض له أصول، كحالة الحرب التي تجعل للغالب الحق في قتل المغلوب، و تجعل المغلوب يسترد حياته بخسران حريته ثمنا لها، فإنه يقول:"إن عدول المرء عن حريته يعني عدوله عن صفة الإنسان التي له وعن حقوقه الإنسانية، بل حتى عن واجباته...، وإن عدولا كهذا غير ملائم لطبيعة الإنسان، فإن تعطيل الحرية في إرادة الإنسان هو تعطيل لكل الأخلاق في أعماله"، وينتهي بهذا إلى أن أي اتفاقية تقوم على سلطة مطلقة من جهة، وطاعة لا قيود لها من جهة أخرى، إنما هي باطلة ومتناقضة[39].

حالة الحرب: عندما تكلم روسو عن حالة الحرب فإنما تكلم عنها لعلاقتها بالعبودية وحق الاستعباد الذي تحدث عنه بعضهم أمثال غروسيوس وغيره،إذ يقولون: إن الحرب أصلا من أصول حق الاستعباد، ويدحض تلك المقولة بتأكيده على أن ذلك الحق المزعوم في الإجهاز على المغلوبين لا ينشأ بأي حال من الأحوال من حالة الحرب؛ لأن الناس أساسا يعيشون في البداية على الاستقلال الذاتي،ومن ثم لم يكن بينهم البتة ما يكفي من العلاقات الثابتة لتكون حالة من السلام ولا حالة من الحرب، ولهذا السبب فإنه محال قطعا أن يكون بعضهم أعداء بعض.فالذي يخلق الحرب إنما هي العلاقات بين الأشياء وليس العلاقة بين البشر، ولما كانت استحالة نشوء الحرب من مجرد العلاقات الشخصية البسيطة فإن حرب الإنسان مع الإنسان ليست في حالة الطبيعة التي لا تتوفر فيها الملكية للأشياء بشكل ثابت، ولا في الحالة الاجتماعية حيث يدخل كل شيء تحت طائلة القوانين.

ثم ينتهي بالقول إن الحرب قطعا ليست علاقة إنسان بإنسان، وإنما علاقة دولة بدولة، وعداوة الأشخاص بعضهم بعضًا إنما هي شيء عرضي، وليست ناتجة عن كونهم بشرا، ولاحتى عن كونهم مواطنين، ولكن عن كونهم جنودا مدافعين عن دولتهم. وسبب وجهة نظره هذه عن الحرب هو رؤيته للإنسان، حيث إن حالة الفساد والشر ليست في الإنسان وإنما في المجتمع، حيث تنتصر الإرادة الفردية للتفوق الذاتي على حساب الإرادة العامة لخدمة الآخرين[40].

العقد الاجتماعي: **لزومية العقد الاجتماعي**: من دحضه لتلك المسائل التي ذكرناها،أنه قبل أن يتوصل إلى العقد يبدأ بالتمهيد لذلك العقد بلزومية اتفاقية أولى، يلزم الرجوع إليها في

حالة تكوين مجتمع، وهو هنا ينطلق من دحضه لحجة من يبررون الاستبداد وإخضاع الناس، فعندما يحدث ذلك إنما يتكون بموجبه تكتل فيه سادة وعبيد، وليس اجتماعا فيه شعب ورئيس.فأساس الاجتماع عند روسو هو وجود خير عمومي، وجسم سياسي، وهذا لا يمكن أن يوجد في حالة الاستبداد. أما من يقول إنه من الجائز للشعب أن يهب نفسه للملك، فإنه يوافقه على ذلك في أن هذه الهبة هي في حد ذاتها إجراء مدني، لكنه يشترط أن تكون بمشاورة عمومية ورأي الأكثرية.

ومن ثم فإنه يبين أنه قبل أن يتم النظر في الإجراء الذي بمقتضاه يختار الشعب ملكا، فإنه لابد من أن نبدأ بدراسة الإجراء الذي بمقتضاه يكون الشعب شعبا؛ لأن الإجراء الأخير هو الأساس الحقيقي للمجتمع وهو سابق بالضرورة للإجراء الأول. ومن هنا ينطلق روسو في تحديد العقد الذي غالبا ما يسميه اتفاقية تسوغ التزام الأقلية بالخضوع لاختيار الأكثرية، فأساس الخضوع هو وجود الأكثرية بشرط أن يسبق ذلك إجماع ولو لمرة واحدة.

فمن أجل الحفاظ على البقاء في حالة الطبيعة، فإنهم يصلون إلى نقطة تبدأ فيها العوائق الضارة التي تتعلق ببقائهم، ومن ثم فإن تلك الحالة البدائية لم يعد ممكنا لها أن تدوم، وبما أن البشر لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة، فإنه يمكن لهم فقط أن يضم كل واحد قوته إلى قوة الآخرين،ومن ثم يشكلون بتكتلاتهم مجموع قوى يمكنها التغلب على المقاومة، ومجموع القوى لا ينشأ إلا بتعاون الكثيرين، ومن ثم يهتدون إلى شكل من الاجتماع من شأنه أن يدافع عن شخص كل شريك وعن أملاكه[41].

شروط العقد: عندما يصل الإنسان إلى المحافظة على أملاكه فإنه يشكل اجتماعًا يساعده في المحافظة على البقاء، ومن خلال ذلك ينشأ العقد الاجتماعي الذي يتكفل بإحداث ذلك، والذي يعتبر شرطه الوحيد هو أن يتنازل كل شريك في الاجتماع عن شخصه وعن جميع حقوقه تنازلا تاما للمجموعة كلها، فإذا ما تنازل كل واحد عن ذلك كان الشرط متساويا بين الجميع، وإذا تساوى الشرط بين الجميع لا يمكن أن يكون لأحد مصلحة في جعل وطأة الشرط تقع على الآخرين وحدهم[42].

حدود العقد: يصل روسو إلى وضع حدود لذلك العقد الذي يسميه الميثاق الاجتماعي ويقصره على الحدود الآتية:"يضع كل واحد منا شخصه وقدرته موضع اشتراك تحت الإمرة العليا

التي للإرادة العامة، ونحن نتقبل باعتبارنا جسمًا واحد كل عضو باعتباره جزءا لا يتجزأ من الكل"[43].

أطراف العقد خلافا لهوبز الذي يرى أن العقد الاجتماعي هو اتفاق بين الأفراد، وخلافا أيضا للوك الذي يجعل العقد بين الأفراد والحاكم، فإن روسو يرى أن الأفراد إنما يبرمون العقد مع أنفسهم على أساس أن لهم صفتين: من حيث كونهم أفرادا طبيعيين، وكل واحد منهم في عزلة عن الآخر، ومن حيث كونهم أعضاء متحدين في الجماعة السياسية المزمع قيامها. فهو يتفق مع هوبزفي أن الحاكم ليس طرفا في العقد، لكنه يختلف عنه في أن طرفي العقد هما الأفراد الطبيعيون من ناحية، ومجموع الأفراد أعضاء الجماعة السياسية من ناحية ثانية[44].

النتائج المترتبة على العقد: **الوصول إلى الدولة:** بعد ذلك التعاقد الذي يُنتج الاجتماع بدلا من الشخص الجزئي لكل واحد من المتعاقدين، فإنه يتكون جسم معنوي وجماعي مؤلف من أعضاء مقدارهم مقدار الأصوات التي للجماعة.

ومع اتحاد جميع الأشخاص يتكون شخص عمومي، هذا الشخص العمومي كان يحمل قديما اسم "**المدينة**"، ويحمل الآن اسم **الجمهورية**، أو الجسم السياسي، وهذا الجسم السياسي هو ما يسميه أعضاؤه **دولة**، وأما الشركاء فيطلق عليهم بالمجموع اسم **الشعب**، وفرديا اسم **المواطنين**؛ لأنهم مشاركون في السلطة السيادية، وهم **رعايا** من حيث إنهم مذعنون لقوانين الدولة[45].

السيادة: مع إبرام العقد والدخول في مرحلة الدولة تتولد سلطة ذات سيادة، هذه السلطة لابد من أن تكون للجماعة التي تكونت باتحاد الأفراد في العقد، فإذا ما أسندت السلطة إلى غير الجماعة، فإن ذلك يعمل على هدم المساواة التي يهدف كل عضو إلى الحفاظ عليها، و بناءً على ذلك فإن الأفراد؛ جميعا سيشتركون في ممارسة السلطة، ومن ثم فإنه لابد من تقرير الاقتراع العام لجميع الأفراد؛ لأن الجماعة لا تفصح عن إرادتها العامة إلا عن طريق الاقتراع، ومادامت هناك أقلية فلا يعني ذلك أنها تفقد حريتها وإنما يتطلب خضوعها للإرادة العامة التي تعبر عنها الأغلبية؛ لأن الخضوع للإرادة العامة كان شرطا من الشروط التي تضمنها العقد

الاجتماعي، والسيادة إذ تكمن في الجماعة وحدها فهي لا تنتقل، ولا يتصرف فيها، ولا تقبل التفويض أو الإنابة؛ لأنها –أساسًا- تمارس بوساطة الإرادة العامة. ومن هنا تعتبر الديموقراطية المباشرة الصورة الوحيدة للنظام السياسي المشروع في نظر روسو، أما النظام النيابي فإنها تتعارض معه؛ لأن الإرادة التي يعبر عنها أعضاء البرلمان لا تعدو أن تكون إرادة خاصة بهم، ولا يمكن نسبتها إلى المجموع، والسيادة لنفس تلك الأسباب لا تتجزأ؛ لأن الإرادة العامة لا تأخذ صفة العمومية إلا إذا كانت إرادة الجماعة بأكملها، ومن هنا فلا يوجد محل للفصل بين السلطات في نظرية روسو؛ لأن في ذلك تجزئة للسيادة بين سلطات مختلفة، ما يعني أن كلا من هذه السلطات إنما يعبر عن إرادة جزء من المجموع فقط، ومن ثم لن تكون ممارسة السيادة تعبيرا عن الإرادة العامة[46].

خلاصة نشأة الدولة عند روسو:

- بعد أن صور روسو الإنسان في حالته الطبيعية والسابقة لوجود الدولة التي كان يتمتع فيها بحرية واستقلال تام، فإنه يصل إلى أنه لابد من أن يضطر الإنسان إلى ترك هذه الحياة والانضمام إلى غيره لإقامة نظام اجتماعي، يتم فيه الحفاظ على البقاء والأمن، وتتحقق فيه العدالة بينهم.

- ومع تعدد المصالح الفردية وتعارضها تزداد حدة المنافسة بين الأفراد؛ لهذا يتجه الأفراد إلى التعاقد فيما بينهم على إنشاء مجتمع سياسي جديد يخضع لسلطة عليا، تاركين بذلك حياة العزلة والانفراد.

- يتنازل كل فرد عن حريته الطبيعية للجماعة مقابل حصوله على حريات مدنية جديدة، يضمن له المجتمع السياسي حمايتها.

- وعند إبرام العقد بين أفراد الجماعة تتولد إرادة عامة هي إرادة المجموع، التي بموجبها تكون الأغلبية هي صاحبة السلطة.

- لا يعتبر الملك طرفا في العقد؛ لأنه أساسا إنما هو وكيل عن الأكثرية، فهو يحكم وفقا لإرادتها، وليس وفقا لإرادته.

- يعتبر طرفا العقد هم الأفراد فيما بينهم، والأفراد مع الجماعة التي تتكون بموجب الإرادة العامة.

- تعتبر الإرادة العامة للجماعة مستقلة عن إرادة كل فرد على حدة، وهي التي تعبر عن السيادة؛ لأنها مظهر لسيادة المجتمع.

الخاتمة:

من خلال عرض أهم ما قدمه كل من هوبز،ولوك، وروسو حول فكرة العقد الاجتماعي وتفسير نشأة الدولة، نجد أن العقد هو الأساس في هذه النظرية، فهو الذي بموجبه تنشأ الدولة، ودعاة النظرية يؤصلون لنشأة الدولة بإبرام هذا العقد بين الأفراد، كما أنهم يتفقون على هذا، إلا أنهم يختلفون في النتائج التي توصلوا إليها، وكما رأينا فإنهم يختلفون فيما قبل العقد، وفي المقدمات التي سبقت نشأة الدولة والأهداف التي من أجلها تم إبرام العقد، وسوف نقوم بتلخيص ذلك الاختلاف والاتفاق في النقاط الآتية:

نقاط الاتفاق:

- الدولة ظاهرة اصطناعية من صنع البشر أنفسهم وبإرادتهم الحرة.
- التاريخ البشري مرَّ بطورين: الطور الأول هو الطور الطبيعي، أو الحالة الطبيعية الفطرية، ثم الطور الثاني، وهو طور المجتمع المنظم أو الطور السياسي، أو مرحلة الدولة.
- الانتقال من المرحلة الطبيعية إلى مرحلة الدولة تم بموجب عقد اجتماعي، من خلاله تنشأ الدولة التي تعمل على استمرار الحياة البشرية.

نقاط الاختلاف:

- **خصائص الطبيعة البشرية**: إذا كان هوبز يرى أنها شريرة وأنانية فإن جون لوك وروسو يريان أنها خيّرة، ومسالمة، وتعاونية.
- **خصائص الحالة الطبيعية أو المرحلة الأولى**: يرى هوبز أنها حالة حرب، يكون فيها الكل ضد الكل، أما جون لوك، وروسو فيريان أنها حالة حرية ومساواة.
- **أسباب الانتقال**: مع أنهم يتفقون جميعا على أن البشر ينتقلون من الحالة الطبيعية إلى حالة الدولة من أجل البقاء، إلا أن هوبز يحدد ذلك في أن سبب الانتقال هو البحث

عن الأمن والسلام الذي لا يوجد في الحالة الطبيعية، حسب وصفه،وجون لوك يحدد ذلك في الانتقال إلى وضع أفضل، ويربط ذلك بالحفاظ على الملكية الخاصة التي من خلالها يتم المحافظة على البقاء، أما روسو فيربط ذلك بالحفاظ على الحرية والدفاع عنها من أي قوة يمكن أن تؤثر فيها، بمقتضى الإرادة العامة أو الأكثرية التي بموجبها تتأسس الدولة وتحمي حقوق الجميع.

- أما **مكونات العقد وأطرافه** فإن هوبز يرى أن الأفراد يتنازلون عن كامل حقوقهم للحاكم، كما أن الحاكم ليس طرفا في العقد، وإنما أطراف العقد هم الأفراد أنفسهم الذين اتفقوا على التنازل عن حقوقهم للحاكم.

وبخلاف هوبز، يرى جون لوك أن أطراف العقد هم المواطنون من جهة والحاكم من جهة أخرى، والأفراد إنما يتنازلون عن بعض حقوقهم وليس عنها كلها للحاكم.

أما روسو فإنه يوافق هوبز في أن الحاكم ليس طرفا في العقد؛ من حيث إنه ينظر إليه من زاوية إبعاده عن السلطة المطلقة التي يثبتها هوبز، فالحاكم عند روسو إنما هو وكيل مفوض من أفراد الشعب الذين تنازلوا عن حقوقهم للإرادة العامة، وليس للحاكم، فالحاكم إنما يمثل الإرادة العامة.

- وبذلك فإنهم يختلفون في من تكون له **السيادة** أو **السلطة**، وما هي أفضل نظم الحكم، فهوبز يجعل السيادة أو السلطة المطلقة للحاكم المطلق، ولذلك فهو يفضل نظام الحكم الملكي المطلق.

أما جون لوك فيجعل السيادة للسلطة العليا، ويجعل سلطتها مقيدة وليست مطلقة، ومن ثم فإنه يفضل نظام الحكم المقيد، أو بمعنى آخر الحكومة المقيدة.

وروسو يجعل السيادة للإرادة العامة، أو أن السلطة المطلقة هي سلطة الشعب التي تشمل الإرادة العامة، ومن ثم فإن أفضل نظم الحكم عند روسو هو نظام الحكم القائم على الديموقراطية المباشرة.

الهوامش والمراجع:

1) محمد عبيد، نظرية الدولة، أكاديمية شرطة دبي، دبي، 1994، ط1، ص384، 385.
2) المصدر نفسه، ص387-388.
3) طعيمة الجرف، نظرية الدولة، دار النهضة العربية،مصر، 1978، ط5، ص50.
4) محمد عبيد، نظرية الدولة، ص393.
5) المصدر نفسه، ص394-395.
6) إبراهيم درويش، الدولة نظريتها وتنظيمها دراسة فلسفية تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، د. ط، ص152.
7) محمد عبيد، نظرية الدولة، ص441
8) طعيمة الجرف، نظرية الدولة، ص36.
9) محمد عبيد، نظرية الدولة، ص447.
10) المصدر نفسه، ص448.
11) طعيمة الجرف، نظرية الدولة، ص60.
12) المصدر نفسه، ص54.
13) فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص238.
14) طعيمة الجرف، نظرية الدولة، ص54.
15) المصدر نفسه، ص54-55.
16) المصدر نفسه، ص55.
17) إبراهيم درويش، الدولة نظريتها وتنظيمها دراسة فلسفية تحليلية، ص56.
18) توماس هوبز، اللفيثان، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، الفارابي، أبو ظبي، ط1، 2011، ص104-105.
19) المصدر نفسه، ص106-108.
20) المصدر نفسه، ص133.
21) عليلي نسيمة، محجوبي أنيسة، الأسس المادية في الفلسفة السياسية عند توماس هوبز، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص31.
22) توماس هوبز، اللفيثان، ص180،181.
23) عليلي نسيمة، محجوبي أنيسة، الأسس المادية في الفلسفة السياسية عند توماس هوبز، ص 42.
24) توماس هوبز، اللفيثان، ص132.
25) إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985، الأزهر، ص236.

26) توماس هوبز، اللفيثان، ص 133.
27) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني،بيروت، 1982، ص139.
28) توماس هوبز، اللفيثان، ص135.
29) عبد المجيد عمراني، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، الجزائر، 2008، ص31.
30) جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، د.ط، ص139- ص141.
31) المصدر نفسه، ص152-153.
32) المصدر نفسه، ص157.
33) توماس هوبز، اللفيثان، ص133.
34) جون لوك، في الحكم المدني، ص148.
35) المصدر نفسه، ص212.
36) المصدر نفسه، ص213.
37) جان روسو، العقد الاجتماعي ترجمة: عبد العزيز لبيب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص79.
38) المصدر نفسه، ص83.
39) المصدر نفسه، ص86.
40) محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994، د. ط، ص311.
41) جان روسو، العقد الاجتماعي، ص92.
42) المصدر نفسه، ص93.
43) المصدر نفسه، ص94.
44) ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، مصر، 1961، ص146.
45) جان روسو، نظرية العقد الاجتماعي، ص95.
46) ثروت بدوي، النظم السياسية، ص 149،150.